التنمية المستديمة.. بين المفهوم والخصائص ..نقاش نظري

Sustainable development..between concept and characteristics..theoretical discussion

جلول العقون

جامعة الجزائر3، الجزائر، laggojel@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2021/09/14 **تاريخ القبول:** 2021/12/20 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص:

تتناول المقالة نقاشا نظريا حول رؤية التنمية المستديمة، من خلال مجموعة الخصائص المستنبطة عن مفهومها والجدل الفكري الذي دار حولها، في محاولة لفهم هذه الخصائص والمتصلة اتصالا معرفيا بما جاء في مضامين الاجتهادات النظرية التي جاءت بها أدبيات الفكر التنموي والتنمية المستديمة كرؤية لازالت تستلهم النقاشات النظرية في ظل التضارب بين ما يمليه الواقع المهيمن وما تمليه الرؤية في الفضاءات النظرية، لذلك فالنزول بهذه الرؤية إلى أرض الواقع أصبح يتطلب عرض ما يميزها من خصائص على قراءة نقدية، وهو ما يتناولها المقال بداية من المفاهيم إلى تناول مجموعة الخصائص بالنقاش والقراءة النقدية مع تجاوز الطرح المبسط إلى ما هو أعمق، فمعنى الإستدامة كخاصية لا يتوقف عند الاستدامة البيئية، بقدر ما يضع المعنى في السياق الشامل لكل المفاهيم المتصلة بالشأن التنموي و نفس الشيء بالنسبة لكل الخصائص، كالبعد الزماني والمكاني وتعدد المجالات والمعايير والحاجات.

الكلمات المفتاحية: *التنمية المستديمة؛ الإستدامة؛ البعد الزمني والمكاني؛ تعدد المجالات والمعايير؛ الحاجات.*

Abstract:

The article deals with a theoretical discussion about the vision of sustainable development, through a set of characteristics deduced from its concept and the intellectual debate that revolved around it, In an attempt to understand these characteristics and related to the knowledge of what was stated in the contents of the theoretical interpretations that came in the literature of developmental thought And sustainable development as a vision is still inspired by theoretical discussions in light of the conflict between what is dictated by the dominant reality and what is dictated by vision in theoretical spaces, Therefore, bringing this vision down to reality requires the presentation of its characteristics on a critical reading, Which is what the article deals with, starting from the concepts to addressing the set of characteristics through discussion and critical reading, while transcending the simplified subtraction to what is deeper, The meaning of sustainability as a characteristic does not stop at environmental sustainability, as much as it places the meaning in the comprehensive context of all concepts related to the development issue and the same for all characteristics, Such as the temporal and spatial dimension and the multiplicity of fields, standards and needs.

Keywords: *sustainable development, Sustainability, temporal and spatial dimensions, multiplicity of fields and criteria, needs.*

مقدمة

إن الإطار النظري للتنمية المستديمة يرتكز على إرث تشوبه النقائص والتي تكشفت على ضوء الممارسات الخاطئة والناتجة عن القصور النظري في مفهوم التنمية بشكل عام، فبداية من مفهوم النمو والذي أعطى مدلوله الكمي فهما لا ينطوي على الفهم الصحيح للتنمية بمعناها الشامل، مما أدى إلى بروز سياق معرفي أكثر شمولية، تجلت عنه ممارسات النموذج الحداثي وهي لا تقل انحرافا وتأثيرا على المسار التنموي المتوازن، مما أدى إلى ظهور إختلالات في النسق التنموي تترجمه عدم الكفاءة بين عناصر و مقومات التنمية في التغذية والإسترجاع، ومنه تآكل مقومات الأبعاد لا سيما البعد الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، مما أدى إلى ظهور بوادر تؤسس إلى نظرية ما بعد النموذج الحداثي تخللتها بعض السياقات النظرية التي تحاول إعادة فك المفاهيم التي أخفقت في إحداث التوازن في مسار التنمية، بداية من النمو ثم التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستديمة كمحصلة لإخفاق الأدبيات الكلاسيكية وبداية لتكوين إطار معرفي يسد الخلل في ذلك من خلال إبراز بعض المحددات العضوية التي ترتكز أساسا على مفهوم حدود الأبعاد ومواطن التداخل بينها، ومن خلال الإطار المعرفي تبرز لنا جملة من الخصائص والتي يمكن مناقشتها نظريا وفق ما ترمي إليه في إطار إصلاحي يغير مسار النموذج الحداثي إلى ما هو أنفع لسكان المعمورة. وإن كانت التنمية المستديمة كما ذهب الكثير من المهتمين إلى اعتبارها بمثابة النموذج الاقتصادي البديل.

إشكالية الدراسة:

تشير أدبيات الفكر التنموي إلى التغيير في مدلولات التنمية وفق أطر زمنية مختلفة بداية من مفهوم النمو المرادف للتنمية الإقتصادية وما ترتب عليه من إخفاقات تكشفت عن العجز الصارخ الذي انعكس على الجانب النوعي في حياة السكان، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية الإقتصادية الذي غير من مدلول ومضمون الحيز المادي المتصل بالنمو و هيكل الإنتاج، إلى الجانب النوعي والكيفي المتصل بهيكل التوزيع، و على الرغم من ذلك فإن عملية النمو الإقتصادي وفق ما أملته التنمية الإقتصادية ظلت متحررة من كل قيد وهو ما أدى إلى استنزاف مقدرات الأرض و بروز بعض الإختلالات بين البيئة والإقتصاد وما ينعكس عن التطور في عدد السكان ومدى توفر الموارد أو ما يعرف بقدرة الأرض على الإعالة، هذه النتيجة التي تألفت مقدماتها في عصر التصنيع والتطور التكنولوجي من جانب، وما أملاه النمو الحداثي كنموذج يطرح على أنه أحادي حتمي مرادفا للتطور، ومنه برزت رؤية التنمية المستديمة في صورة النموذج البديل الذي يرتكز أساسا على وضع قيود على النمو مراعاة لاستدامة التنمية وتخطيها للحاضر بالحفاظ على ما يؤسس لها مستقبلا، هذه الرؤية التي تميزت بجملة من الخصائص تميزها عن بقية النماذج والرؤى، ومنه نطرح الإشكال التالي: **ما هو جوهر التنمية المستديمة كرؤية بديلة لإخفاقات النماذج السابقة؟ إذا كان جوهرها يتجلى لنا في ما تميزت به من خصائص تتميزه بها عن بقية النماذج التنموية، فإلى أي حد يمكن التأسيس لهذه الخصائص واقعيا، والنزول بالرؤية من الفضاءات النظرية إلى واقع التطبيق؟**

فرضية الدراسة: تمثل التنمية المستديمة كرؤية، النموذج المتكامل والمتوازن القائم على جملة من الخصائص التي ترفض النموذج الاقتصادي الرأسمالي وتفترض تغيير مساره من مسار قائم على النهم المادي لبناء النمو، إلى مسار خاضع إلى الضوابط البيئية مراعاة للتوازن وعدم الإختلال بين أبعاد التنمية من جانب، وبين حق الأجيال المتعاقبة فيها، بينما يعكس لنا النقاش حول جوهر الرؤية و مجموعة الخصائص التي تميزها

تحديات تحول دون النزول بالرؤية من الفضاء النظري إلى الواقع التطبيقي، لاعتبارات ناتجة عن خصائص الرؤية ذاتها.

أهمية الدراسة: تضيف الدراسة قيمة ذات أهمية لأدبيات الفكر التنموي الحديث، كونها تناولت الموضوع بإثراء خصائص التنمية المستديمة بالنقاش النظري المستفيض، وهو ما يساعد في الكشف عن المحددات العضوية لهذا النموذج عند اتخاذه كمشروع والنزول به إلى أرض الواقع.

المنهج المتبع: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي النقدي كمحاولة لتوخي السطحية والتعمق أكثر في مدلولات الرؤية ومضامينها.

التنمية المستديمة:

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة فقد تنوعت معانيه على إختلاف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر يرى فيه المشروع الجاهز والقابل للتطبيق في بعض جوانبه، وهناك من يرى فيه نموذجا تنمويا بديلا، بل وهناك من يذهب إلى أن المفهوم ما هو إلا عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على المفهوم (التنمية المستديمة) نوع من الغموض والإلتباس، ولإزالة ذلك لابد من التعمق فيه أكثر ببيان مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة، والعودة إلى الحيثيات التاريخية التي أسست لهذا المفهوم بداية من "النمو" و "التنمية الإقتصادية" كمحصلة للجدل الفكري الذي صاحب كل نموذج، وكنتيجة لذلك تبين بأن النمو لا يعنى إلا بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الكلي ومنه الفردي، مثلما ركز على هيكل الإنتاج ولم يهتم بهيكل التوزيع. ومن خلال هذا يتضح لنا الفارق بين مفهوم النمو، ومفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستندة لسياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تجسد تدخل الدولة كلاعب أساسي فيها، أما مفهوم التنمية المستديمة فهو أقرب إلى التنمية المشار إليه..، ولكن مفهوم التنمية المستدامة يتميز عنه بأمرين: (ديوب، 2007)

1- تشترط التنمية المستديمة صراحة وإلزاما ديمومة العملية التنموية وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالاً بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. فهي بذلك لا تبقي على الأرصدة النقدية ولا على السلع لتتوارثها الأجيال القادمة، بل من الواجب من خلال هذه الرؤية الإبقاء على مقومات القدرة على العيش والتعاطي مع الوسط، أما مسألة الثروة والموارد فهي نسبية ومرتبطة بقدرة الأجيال على استخلاصها استخلاصا ظرفيا وفق الحاجة.

2- وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد الأساسية، وكذلك البعد السياسي، وهو ما يعمق مفهوم التنمية المستديمة لتتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ..الخ. وهذا سوف نتطرق له لاحقا بإجاز وتفصيل.

وبغض النظر عما سبق فإن مفهوم التنمية المستديمة هو مفهوم جامع لمتغيرين أساسيين و هما: التنمية كعملية التغيير والمواكبة للتطورات التي تطرأ على المجتمع وما ينجر عنها من متطلبات، والإستدامة التي تشير إلى البعد الزمني الذي يحافظ على مقومات التنمية للأجيال المستقبلية، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هو الإدراك التام بأن عملية النمو في حد ذاتها لم تفي بتحسين مستوى معيشة السكان على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمرة النمو، كما أن التركيز على الجانب المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل محله مجال

الإهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وقد تجلت بعض الإحاءات القديمة في الإشارة إلى البعد الزمني من خلال كتابات القس "مالتوس" في أواخر عام 1700م، حول خطورة تزايد السكان مع عدم كفاية الثروة. (Clayton, 2005) ولكن بداية التركيز والإهتمام بموضوع التنمية المستديمة بشكل ضمنيا تجلى من خلال ما يعرف ب "إعلان كوكويوك" Cocoyoc Declaration الصادر عام 1974 والذي أوضح أهمية احترام ومراعاة القيد الداخلي والمرتبط بإشباع الحاجات الإساسية للإنسان للقيد الخارجي والذي يقصد به قدرة الأرض على الحمل (الخواجة، 2006).

كما أن محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، أدت إلى بروز مفهوم التنمية المستديمة بشكل صريح، ففي عام 1987، جعلت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، التي قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيينها برئاسة "غرو هارلم بروندتلاند" رئيسة وزراء النرويج، قبل ذلك بثلاثة سنوات، بحيث جعلت موضوع التنمية المستديمة محور تقريرها بأكمله، وهو التقرير الذي صدر بعنوان (مستقبلنا المشترك)، (Our common future). بحيث قامت اللجنة بإعطاء تعريف للتنمية المستديمة على النحو التالي: أنها شكل من أشكال التنمية أو التقدم الذي يلبي حاجة الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها (حجاج م.، 1989). وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة « المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها» في نفس السنة، ليحظى بعد ذلك باعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ب (ريو دي جانيرو) سنة 1992، ويرجع الفضل أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية إغناسي ساكس .IGNACY Sachs الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الايكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس لدى المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة ومنذ سنة 1977 بدأ بنشر مجلات التنمية الايكولوجية، كما قام في سنة 1980 تحت عنوان «إستراتجية التنمية الايكولوجية » بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الأيكولوجيا والاقتصاد مع اقتراح استراتجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة من أجل الحفاظ على البيئة، والواقع أن مفهوم التنمية الأيكولوجية لم يجد صدى واسع خصوصا في الدول الأنجلوسكسونية بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاق رواجا كبيرا (حجاج م.، 1989)

وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، التنمية المستديمة كما أسلفنا الذكر على أنها «التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المُقبلة على الوفاء باحتياجاتها» . وتتمثل بعض العوامل المهمة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة هذا المفهوم في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة ومعالجة التلوث وتغيّر المناخ. كما تعني الاستدامة في مفردات التنمية، النمو المسئول . أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بين المتطلبات الاجتماعية وقدرة البيئية على تحملها من خلال تفاعلها مع النسق الاقتصادي.

وقد جاء في نص المفوضية العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987، " تشمل التنمية المستدامة إضافة على الجانب الكمي للنمو، تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية" (رومانو) وما نلاحظه في هذا النص أنه بمثابة الدعوة إلى تغيير بعض الأنماط، بداية من التغيير في محتوى النمو من حيث التغيير في نمط الإنتاج، ونمط إستخدام الثروة خاصة فيما يتعلق بالطاقة، مع الإشارة إلى التغيير في نمط التوزيع من خلال السعي نحو

فكرة العدالة في التوزيع لما لها من تأثير على مسألة التنمية ذاتها، كما نلاحظ أن التنمية المستديمة في هذا السياق هي ذات نطاق شامل تتجه وفق هذه النظرة إلى تعاطي جميع الدول معها.

وهناك جملة من التعريفات التي تناولها الباحثون حول رؤية التنمية المستديمة، فقد عرفها وليم رولكز هاوس (W. Ruchelshaus) مدير حماية البيئة الأمريكية، بأنها" :تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة، هي عمليات متكاملة وليست متناقضة.

كما جاء تعريفها في قاموس (Webester) بأّنها" :تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كليا. (زنط، 2008).

وقد عرفت التنمية المستديمة بأنها: « التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار»، و«التنمية التي لا تتعارض مع البيئة » و « التنمية التي تضع نهاية لمفهوم لا نهائية الموارد الطّبيعية ». وقد ذهب في ذلك "بول باكر Paul Baker" إلى أن التنمية المستديمة هي ليست فقط تلبية الحاجات للجيل الحالي بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية حاجاتها، بل هي كذلك محاسبة الذات على ما إقترفته في الماضي والذي تسبب في هذا الواقع المتردي، ومنه البحث عن المخرج الملائم والسبل التي تمكن من إرساء مشروع التنمية المستديمة (Paul, 2005). ذلك لأن الإقتصاد الحالي هو في نظر البيئيين قائم على السحب من ثروة المستقبل، بمعنى أننا اليوم نأكل من خبز الغد، و من خلال هذا فمحاسبة الذات لا تتوقف عند مجرد الاعتقاد بالرؤية بل، والإيمان بها على أّنها السبيل الوحيد للخلاص. وعلى الرغم من أن معظم التعاريف تشير في محتواها و لو ضمنيا إلى إخفاق النموذج الحدائي، إلا أنها تعاريف تفتقد للعمق النظري والتحليلي، وفي المقابل، هناك تعاريف معقدة و منها أن التنمية المستديمة هي: « التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي »، و « التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى »، وهي بدورها تعاريف تعاني من التعميم المفرط، وفي كل الأحوال تخلط بين التنمية المستديمة من ناحية ومتطلباتها من ناحية أخرى، وهذا ما أوضحه تقرير الموارد العالمية لسنة 1992 الذي تناول موضوع التنمية المستديمة واستطاع حصر عشرون تعريفا لها، كما نالت التنمية المستديمة اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين منهم (هيرمان دالي: Herman daly) الذي يعرفها بأنها «العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة، والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري»

إن هذا التنوع الشديد في التعاريف يتجلى بوضوح في تقرير "برانتلاند"، بحيث يشير التقرير على أنها: «التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية» وبالتالي فإن التنمية المستديمة تسعى إلى تحقيق توازن بين «التنمية» خصوصا والنمو الاقتصادي الذي يُعد وليد احتياجات أجيال الحاضر لاسيما الذين نوعية حياتهم متدهورة بسبب الفقر، الأمر الذي يفرض تحسين نوعية حياتهم و «الاستدامة» التي تسعى إلى تحقيق مكاسب اليوم دون التضحية بالمستقبل على حساب الأجيال القادمة، كما أنها تنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل

يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية، دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية، وعليه فإن مفهوم التنمية المستديمة يُلبّي احتياجات الدول النامية والدول المصنعة على حد سواء، إلا أن التعريف الأكثر شمولية ودقة، هو تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**P.N.U.D**) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992 بأنها: «عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة» (PNU92)، وهو تعريف أقرب إلى الواقع والفعلية بحكم اتصاله بصياغة السياسات وهو ما يراعي لخصوصية كل بلد وأنماطه الانتاجية والاستهلاكية ومقدراته القومية، وبناء على التعاريف السابقة يتضح بان مفهوم التنمية المستديمة تندرج عنه جملة من الخصائص التي تميزه عن جملة المفاهيم الأخرى، فهو يعتبر أن جوهر التنمية المستديمة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، إذن فعنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستديمة، بعكس المفاهيم التنموية الأخرى التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال المقبلة

وبناءا على ما سبق يمكن إستنباط جملة من الخصائص التي تميز مفهوم التنمية المستديمة عن بقية المفاهيم، وذلك ليس على حسب ما جاء في مختلف التعاريف وتنوعها، بل بالعودة إلى إستقراء ما تداولته الأدبيات الفكرية في هذا المجال لاسيما التعريف الذي جاء في تقرير اللجنة العالمية، والذي نستنبط منه جملة من العناصر التي يتميز بها هذا المفهوم، والتي يمكن مراجعتها بكل دقة و بيان، ليس على سبيل التعتيم، وإنما قصدا لمحاولة التأصيل المعرفي وإزاحة بعض الشوائب و التي حالت دون الوصول بهذا الطرح إلى النموذج الكامل و القابل للتطبيق.

ومن خلال الإطلاع و التركيز على الجدل القائم حول مفهوم التنمية المستديمة وأبعادها فإن ثم ما يثير التساءل حول عدة خصائص ضمن السياق الفكري المطروح والتي سوف نناقشها فيما يلي:

خصائص التنمية المستديمة

ويمكن إستنباط جملة من الخصائص والتي ترتبط بمفهوم التنمية المستديمة وفق ما جاء في تقرير اللجنة العالمية بشكل ضمني، و قد أوردناها في مجموعة من العناصر بالشكل التالي:

أولا: الإستدامة. و هنا نحاول طرح هذه الفكرة بأكثر عمق حيث تنطلق الإستدامة من فكرة الدورة الكاملة لحياة أي عنصر يعتبر من مكونات الأنساق التي تتفاعل ضمن الأطر أو الأنظمة والتي من المفترض أن تضبط عند نقطة التوازن للحفاظ على ديمومتها. وبالتالي فإن ديمومة العناصر تعتبر الأساس في ديمومة الأنساق، والتكامل بين الأنساق يعزى إلى مجموعة الضوابط المنبثقة عن النسق السياسي في شكل سياسات وبرامج وإجراءات قائمة على الوعي و الإدراك الكامل لحدود التوازن بين كل العناصر و ما سوف ينتج عن تفاعلها مع بعضها البعض، لذلك فإن فكرة الإستدامة هي أكثر تعقيدا، بل هي ملازمة لفكرة الدوام و الأبدية في سياق المطلق، لهذا السبب فمن الأجدر أن نتناول الفكرة ضمن السياق النسبي الملازم لفكرة الحفاظ على مقومات التنمية إلى أبعد حد، أو بالأحرى إلى غاية التحول في مزاج المستهلك، لأن الإستهلاك كمتغير قد يحول مضمون المطالب، وبالتالي قد تتغير مضامين المساعي في إطار التنمية واتجاهاتها ، وفي هذا السياق نحن لسنا جديرين بالإستباقية حول فكرة التغيير في مزاج الأجيال المستقبلية، ولكن الأجدر في ذلك هو مدى الإدراك و الوعي الكامل للعلاقات بين كل المكونات التي تساهم في صنع المسار التنموي المستديم حتى وإن كان متضمنا لبعض التحولات

في الأنماط المعيشية التي سوف تنتج عن إرهاصات التطور، و ذلك أن الغاية من الإستدامة هي ليست إستدامة السياسات أو البرامج التنموية أو الأنماط المعيشية ذاتها، بل الإستدامة هي إستدامة المقومات التي يمكن تصريفها وتحويلها نسبة للتطور والمطالب والطموحات لكل جيل من الأجيال القادمة، فالتنمية هي عملية متصلة بواقع الأجيال لا بطموح أسلافهم، فهي عملية هادفة قائمة على الوعي وأن استدامتها قائمة على الإدراك بالوسط والمحيط الحامل للمقدرات ولعل الإقتصادي الأمريكي الكبير "والت روستو " قد أشار إلى هذا من خلال قوله: "إن التنمية الإقتصادية عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعي الأسباب والمسببات التي تنقلها من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، ومطورة إقتصادها القومي بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل التنمية" (نامق، 2004) وإن كانت المقصود بالإستدامة في محصلة العمل الدولي هو ما يتصل بالبعد البيئي والحفاظ على قاعدة الثروة والموارد التي لا تتحقق إلا من خلال التوازن بين البيئة والنمو الاقتصادي بمخلفاته، فإن هذا الهدف يبدو صعب المنال في ظل عدم توازن المطالب بين الشعوب وطغيان الرأسمالية باستنفاذها لتلك الثروات في العالم الفقير، مما يستدعي كبح لجامها لاعادة التوازن.

ثانيا: البعد المكاني وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في البعد المكاني، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات متعددة و متفاوتة عالميا ، إقليميا، و محليا .ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى ضمن ما يعرف بالمؤثرات الخارجية، فالتنمية المستديمة لا يمكن إرساءها وفق المنظور الكلاسيكي للنطاق البيئي الذي تتم فيه العملية التنموية، بل هو خاضع للفهم الدقيق لمعنى البيئة بكل أبعادها و الذي لا يتحدد وفق الحدود الجغرافية للبلد أو الإقليم، مما يؤكد طرحا جديدا لإشكال يبدو أكثر تناقض تعكسه البيئة الموحدة إيكولوجيا لعالم متباين ومتناقضا من حيث الخصوصية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، مما يجعل المتطلبات تربك المسار الموحد لعالم أكثر عدل و إنصاف بين الدول و أكثر توازن بين متطلبات البيئة ومتطلبات التنمية، ناهيك عن صلابة الطرح الإديولوجي بين العالم المتقدم و العالم المتخلف و الذي يجعل من إمكانية التقارب في سبيل إرساء مشروع موحد بين الدول والأقاليم شيء صعب المنال، ولعل هذا السبب هو الذي أدى إلى تباين الطروحات النظرية من أجل إعطاء مفهوم خال من التجريد و العمومية للتنمية المستديمة، مثلما أدى إلى تنوع المقاييس والمعايير المحددة لذلك وعليه فإن مفهوم التنمية المستديمة بالنسبة للدولة الواحدة هي غير المسار التنموي المستديم الذي يتحدد وفق الإطار الإقليمي أو العالمي بحجة أن الوضع الإقتصادي لكل دولة يخضع إلى متطلبات قهرية تمليها التحديات و المطالب الإجتماعية ورهانات الإقتصاد والسياسة مما يجعل الإختلاف في مرتكزات رسم السياسة مختلف بالنسبة لمجموعة الدول و الأقاليم، مثلما يؤدي ذلك إلى إتخاذ التنمية المستديمة كمجرد شعار فقط للإختفاء وراء سياسات ضرفية تناقض المسار المستديم.

ثالثا: البعد الزمني

وتتمحور حول عامل الزمن لكون المسار الذي تتخطاه التنمية المستديمة خاضع للمد الزمني بحكم أنها ظاهرة عابرة للجيلنة، مثلما تعبر عن عملية تحويل القوى والقدرات والممتلكات من جيل إلى آخر بمعنى أن هذه الخاصية تشير إلى عامل في منتهى الأهمية وهو عامل التقييم للمسار التنموي في إطار التنمية المستديمة، وذلك يرجع بالضرورة إلى الإطار الزمني الذي يتم فيه تحقيق الأهداف وتطويع كل الوسائل والقدرات

والإمكانيات والحفاظ على التوازن بين جملة الأبعاد من جهة وتوخي الرواسب التي تنتجها الممارسات والتي قد تحول بالمسار إلى فكرة اللاعدالة بين الأجيال، وإن كان هذا العامل نظريا يبدو بسيط من حيث التحكم فيه إلا أن تقييمه و الحكم عليه يبدو أصعب من الناحية الفعلية وذلك على الأقل من ناحية أن المجال الزمني الذي ترصد فيه التحديات وتحدد فيه الأهداف وترسم فيه السياسات هو في الحقيقة غير المجال الزمني الذي تدرك فيه هذه الأهداف إدراكا كليا بخلفيات ما ينتج عن تشابك المتغيرات التي تصاحب وتعاصر عملية التحويل النظري المجرد إلى واقع جامد مثبت ببعد زمني أكثر رجعية ويرفض هذا التحويل بل ويناقضه.

وعلى هذا الأساس فإن البعد الزمني للتنمية المستديمة يبدو أكثر تعقيدا مما يتصوره بعض الخائضين في وصفه من باب الإستغلال العقلاني للثروة و الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة و بناء قدرات الأجيال مثلما يذهب إليه أنصار التنمية البشرية، والأمر في كل ذلك لا يتوقف عن المقدمات المستعرضة نظريا ولا حتى في تركيبها بقدر ما هو عالق بنتائج الجدلية الغائبة في مستقبل الزمن.

مثلما تشير خاصية البعد الزمني إلى فكرة حق الأجيال في الثروة و هي فكرة يكتنفها الإلتباس و لا بد لها من إستقراء، وهنا يجب الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية فيما يخص الجدال الثائر حول مسألة حقوق الأجيال القادمة ، وإن كانت هذه الحقوق تتعلق بالثروة ذاتها و الحفاظ عليها، أم أنها تشير مجازا إلى القدرة في إستخراجها، وفي هذا الصدد نحن نشير إلى منطلقين فكريين قد نحى منحاهما بعض الكتاب و المهتمين بهذا الشأن ، و الذي آل في الأخير إلى طرحين متناقضين يمكن مناقشتهما من خلال ما يلي.:

أ- فكرة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة ، إن فكرة الثروة في سياق التنمية تفرض علينا أن ننظر إليها في كونها مصدرا لصناعة الحاجة لا أكثر، و إن تعددت هذه الحاجة في نوعها و محتواها، مثلما تفرض علينا قراءة المنحى التاريخي للعصور السابقة أن ننظر إليها كذلك بمعيار الثابت المتغير ، والأصل في ذلك أن العالم و المادة شئ ثابت نسبيا وأن التركيب و إعادة التركيب لهذه المادة هو الذي يؤشر على مستوى التطور ومدى الترابط بين العقل و المادة بما يعني أن القدرة على الإبداع و الإبتكار في سياق عملية إستغلال الثروة أو صناعة الحاجات أو خلقها يبدو مختلفا بالنسبة إلى العالم المتقدم منه على العالم المتخلف و ذلك لعدة إعتبارات نذكر منها ما يلي:

ب- أن إستغلال الثروة بالنسبة إلى العالم المتقدم هي عملية واعية هادفة ومدركة، وهي في نفس الوقت عملية نابعة من رصيد معرفي و علمي مدرك يعكس في الحقيقة عملية الترابط و قوة المفصلية بين الفكرة والإنسان والثروة ضمن سياق خال من التجريد، عكس العالم المتخلف والذي تبدو فيه عملية الإستغلال للثروة و الموارد عملية مشوهة يكتنفها التجريد و الفهم الناقص نظرا لشح المعلومات و الهوة الناتجة من الفجوة العلمية والمعرفية في مجالات التطور المنشودة.

ت- التباين في ترتيب الحاجات بالنسبة إلى العالم المتقدم والعالم المتخلف، فالعالم المتقدم ترابط فيه الحاجات مع مستوى التطور العلمي والتكنولوجي والقدرة الإقتصادية على تلبية الحاجات مثلما ترتبط كذلك بالنمط المعيشي والمحتوى الثقافي ...الخ، مما يجعلها حاجات مرتبة ترتيبا منطقيا ومستويات الطلب فيها تعبر عن الإستهلاك الرشيد، بينما في العالم المتخلف فالحاجات تبدو غير منظمة وغير مدركة في جوهرها لسبب التخلف العلمي والتكنولوجي مع إجتياح ثقافات الغير للثقافة المحلية مما أدى إلى التغيير في محتوى الأنماط المحلية لا سيما الإستهلاكية والتي أدت بدورها إلى رفع مستوى الطلب على المنتوجات الجاهزة (

سلع، وسائل)، وبالتالى تراجع الحوافز التي تدفع إلى الإبتكار والإنتاج المحلي وفقا للطلب المحلي، و وفقا لمستوى التطور الذي يفرض نوعا من الحاجات دون غيرها.

ث- نسبية عنصر الثروة للزمن، فمستوى التطور والثروة المستعملة لكل جيل هي في الحقيقة تعكس محصلة شاملة للتفاعل بين مجموعة الأنساق، و مستوى التطور الإقتصادي في أي حقبة من الزمن هو في الحقيقة يشيرإلى مستوى التطور في مجالات الحياة كالتطور التكنولوجي و التقني والعلمي كما يشير إلى الوضع السياسي و الإجتماعي و الثقافي ...الخ، وعليه فالنظرة إلى الثروة بصيغة المطلق هي في الحقيقة خطأ فادح ينطوي على حذف عنصر القيمة من التحليل والذي يعكس لنا مدى نسبية هذا العنصر وإرتباطه بالديناميكية التاريخية والبيئة الشاملة لكل عصر من العصور، ولعل القول البليغ في هذا الشأن هو قول وزير الخارجية السعودي السابق" أحمد يماني" ((لقد إنتهى العصر الحجري و ليس بإنتهاء الحجر، مثلما سوف ينتهي العصر البترولي وليس بإنتهاء البترول))، وهذا بطبيعة الحال يشير إلى عدة عناصر أخرى كالإكتشافات وكلفة الإستخراج ومستوى التطور والنماذج البديلة ...الخ، فإكتشاف الطاقات البديلة قد يجعل الدول تعزف عن إستخراج البترول لما له من كلفة، وعليه فإن النظرة إلى فكرة الحفاظ على ثروة اليوم إلى الغد هو في الحقيقة إختزال للعقل البشري، مثلما هي نظرة كفالة للزمن المطلق ونفي التفاعل بين مقومات الحياة الغير ثابتة زمنيا، مما يجعل أهم مرتكز للتنمية يتمحور في بناء القدرات والطاقات البشرية التي تصنع حاجياتها مما تراه ثروة في آنيتها، مع الحفاظ على المقومات الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عنها مع مرور الزمن.

رابعا: تعدد المجالات:وتعد المجالات المتعددة خاصية رابعة مشتركة حيث تتكون التنمية المستديمة من عدة مجالات: سياسية، اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستديمة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستديمة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستديمة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستديمة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات التي تخص التنمية المستديمة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستديمة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستديمة، أما التنمية البيئية المستديمة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها. (الغامدي، 2007)

أما خاصية تعدد المعايير بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة .

خامسا: تعدد المعايير: و تعد هذه المعايير المشتركة بمثابة المقدمات التي تهيئ لتوافر التحديات التي تجابه العاملين على الإجتهادات النظرية من أجل النزول بها إلى مستوى الواقعية، مما يؤكد إختلاف المبدأ بالنسبة لكل رؤية لإتصالها بواقع معين، فالعالم الصناعي المتقدم لا يمكن له الإنطلاق في التفكير و الخوض في

هذا المسار دون ربط مسعاه بمشكلة الثروة الناضبة والتي أصبحت تهدد نموه الإقتصادي، كما لا يمكن له أن يتغاضى مسألة الطلب على الطاقة التي تهدد حجم منتوجه، إتجاه الإستهلاك المتزايد ومتطلبات الرفاه، وهو عكس الحال بالنسبة للدول الفقيرة و المتخلفة، والتي لا يمكنها تجاوز مشكلة الفقر و الحرمان و البطالة بصفتها أكبر تحدي يرهن هذا المسار و يجعل منه مجرد فكر سجين التجريد و التعميم، إذا فالإختلاف الظاهر من خلال صياغة وترتيب خطوات المسار التنموي في إطار التنمية المستديمة هو في الحقيقة ليس إختلاف حول عقلانية الرؤية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، بل هو إختلاف مبدئي نابع من فكرة عدم التنازل عن الأنماط التقليدية بالنسبة للدول الرأسمالية، مثلما هو نابع من العجز بالنسبة للدول المتخلفة و الفقيرة، فالإقتصاد الرأسمالي تحول من صنيعة البشر إلى صناعة البشر بفضل الديناميكية التي أحدثها والتي لا يمكن إحجامها وتطويعها لخدمة الصالح العام، واليد الخفية التي طالما تغنى بها من أجل إسترجاج التوازن الإقتصادي أصبحت عاجزة عن ترويض هذا الوحش الذي حطم جميع الأنساق وابتلع عناصرها، و إن كان هذا النظام إنطلق مع بداياته نزولا عند رغبة ما يعرف بالدولة الرأسمالية لتحقيق طموحها في التوسع، فإنه اليوم يتحرك بفضل رغبة الأشخاص ولوبيات المصالح التي لا تتوانى في ممارسة الضغط على دول بأكملها و ترويد صانعي قراراتها خدمة لمصالح الشركات العابرة للقوميات، ومن هنا فرؤية التنمية المستديمة لا يمكن لها أن تتجسد بفعل الجهود الدولية إن لم تكن هذه الشركات مدمجة ضمن الأجندة الدولية لتحقيق هذا المسار.

إن التحدي البارز هنا بالنسبة لهذا المسار لا يمكن له أن يكون عالميا قبل أن يكون صناعة محلية، وذلك من خلال تقويض عملية التفاعل على النطاق الدولي لصالح التعاون الإقليمي و الوطني، و سوف نبين ذلك إجرائيا في الفصول اللاحقة.

ومن خلال ما سبق تبرز لنا فكرة التنمية المستديمة ضمن سياق فكري مغاير أساسه البيئة الشاملة بكل ما تتضمنه من عناصر بحيث يكون فيها الإنسان الفاعل الأقوى في خلق التفاعل و التواصل بينها (العناصر) تفاعلا إيجابيا لغرض الإستدامة التنموية بناءا على التوازن البيئي، بما تحمله منظومة البيئة الطبيعية و الإجتماعية من معنى.

سادسا: خاصية الحاجات و التي تبدوا حسب هذا السجال شئ ثابت مع أن التاريخ يثبت العكس وأن الحاجة على وثاق تام لحركة التطور والتغير في أنماط العيش والممارسات وبالتالي فإن حاجة اليوم هي ليست حاجة الغد، والشئ الذي يبرز هنا هو أن العالم المتخلف لا زال يخضع إلى قانون المنافذ التي فتحها "جون باتيست ساي" منذ عصره في خلق الحاجات، مما يجعلنا نتحقق من جوهر الحاجة و إن كانت هي الحاجة النابعة من خصوصية المستهلك ومن منتوجه كذلك، أم أنها الحاجة الوافدة من الشمال وأقصى الشرق والمسبوقة بالوافد الثقافي القوي والمحفز لإستهلاكها، مما يجعلنا نأخذ جوهر ومدلول التجارة الخارجية ضمن السياق الفكري المتصل بجوهر التنمية المستديمة كعائق إتجاه إقتصاديات الدول الضعيفة.

خلاصة:

على خلاف التنمية الاقتصادية التي لا تخضع لأي محددات بيئية، فإن التنمية المستديمة ارتكزت أساسا على المحدد البيئي كعامل يؤسس لاستدامتها بين الأجيال، وأن إستدامة العملية التنموية لا تتأسس إلا على التوافق بين المطالب الإنسانية والمطالب البيئية، و هي بذلك تعيد إدخال الإنسان كعنصر في النسق البيئي الذي استقل عنه تحت تأثير الفلسفة الاغريقية "الانسان قاهر الطبيعة"، وهي الفلسفة التي أسقطت الأرقام

البيئية منذ ذلك العصر إلى عصر الحداثة و التصنيع الذي أنهك مقدرات الأرض بإجهاد البيئة اللامتناهي، وإن كانت الاستدامة هي ذات بعد يتصل أساسا بالحفاظ على البيئة، فإنه لا يمكن بأي حال إهمال بعدها الحقوقي المتصل بالأجيال المتعاقبة و هو ما يعكس البعد الزمني كخاصية جديدة لهذا النموذج و هو بعد لا يترسخ في عمل الفواعل الرئيسية إلا من خلال أخلقة السلوك الإقتصادي الذي شوهته الرأسمالية الليبيرالية. كما نستخلص من البعد المكاني، أن اتخاذ التنمية المستديمة كمشروع عالمي يبدو صعب المنال كون ذلك قد يطلب توجيه الجهود العالمية نحو أهداف متباينة بين الدول، مثلما يتباين سلم الحاجات بالنسبة للمجتمعات بين الغنية و الفقيرة، ما يؤدي الى عدم الالتزام بالنسبة للدول التي تختار مسار تراه أجدر بها، على النطاق العالمي فهو يكاد أن يكون ضرب من المستحيل، على الأقل في ضل النظام الرأسمالي و ديناميكية السوق التي لا تعترف إلا بتعظيم رؤوس الأموال وبلوغ طموح الرأسماليين و إن كان ذلك على حساب إنفجار الكوكب، وقد بلغت الجهود الدولية مداها منذ مؤتمر أستوكهولم 1972، أي منذ 42 سنة في محاولة حشد الرأي من الدول والشركات و المؤسسات العامة والخاصة من أجل توحيد و توجيه المسار نحو التنمية المستديمة غير أن الحصيلة في ذلك كانت جد ضعيفة جدا، وعليه يظل مشروع التنمية المستديمة فاقدا لقوة الفواعل التي يمكن أن تحوله الى مشروع بديل إلأ في بعض الخصائص التي قد يمكن تفعيلها على النطاقات الاقليمية والمحلية.

قائمة المراجع

1 - دوناتو رومانو(2003).الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة . من إصدارات المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة.

2 - صلاح الدين نامق. (2004). *قادة الفكر الإقتصادي*. القاهرة: دار المعارف.

3 - عبد الله بن جمعان الغامدي. (2007). *التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة*. الرياض: جامعة الملك سعود.

4 - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط. (2008). إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة. *دراسات في العلوم الادارية، المجلد 35*(01).

5 - علا محمد الخواجة. (2006). العولمة و التنمية المستدامة. *الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستديمة*.

6 -محمد كامل عارف ، مراجعة . علي حسين حجاج. (أكتوبر, 1989). مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة و التنمية. *عالم المعرفة*.

7- Clayton Barry.Dalal (2004) .*What is sustainable Development ? www.nssd.net/otherdocuments/sustdev2.doc*.

8- de Backer Paul .(2005) .Les Indicateurs financiers du développement durable: Coûts, tableau de bord, rentabilité. rentabilité (Paris: Editions d'organisation,)

10- PNUD .(1992). *www.kassioum.org*. تاريخ الاسترداد 15 02, 2007، من PNUD. HD Report./